

# 01 الإطار القانوني الجديد للإستثمار

< قانون عدد 71 لسنة 2016 المؤرخ في 30 سبتمبر 2016 و المتعلق بقانون الإستثمار  
< قانون عدد 8 لسنة 2017 مؤرخ في 14 فيفري 2017 يتعلق بمراجعة منظومة  
الامتيازات الجبائية.

< أمر حكومي عدد 389 لسنة 2017 مؤرخ في 9 مارس 2017 يتعلق بالحوافز المالية  
لفائدة الاستثمارات المنجزة في إطار قانون الاستثمار.

## ماهي أهم إضافات الإطار القانوني الجديد :

- ضبط قواعد واضحة وشفافة للنفذ إلى السوق و إقرار مبدأ حرية الإستثمار من خلال التنصيب على طرق تحديد قائمة الأنشطة الخاضعة إلى ترخيص وقائمة التراخيص الإدارية لإنجاز المشروع وآجال وإجراءات وشروط إسنادها ؛
- تأسيس إطار قانوني موحد للاستثمار، بما في ذلك تعريفات المصطلحات المتعلقة بعمليات الاستثمار و الهياكل المعنية بالحوكمة؛

## 01 الإطار القانوني الجديد للإستثمار

- تحسين حوكمة الاستثمار عن طريق إرساء إطار مؤسساتي جديد يعنى بالإستثمار وإقرار منظومة حوافز طبقا للأولويات الإقتصادية الوطنية؛
- تحديد ضمانات وواجبات المستثمر وإقرار مبدأ المساواة في المعاملة بين المستثمر التونسي و الأجنبي؛
- ضمان مبدأ حرية المستثمر في ما يتعلق بتحويل أمواله إلى الخارج بالعملة الأجنبية وفق تشريع الصرف الجاري به العمل ؛